منظمة السلام والحرية

RÊKXRAWI ASHTI U AZADI — PFO

سلسلة التقييم الاستراتيجي

تقرير رصد وتقييم استراتيجي (التقرير الأول)

أزمة النصاب البرلماني وتداعيات محاولات التجميد الإداري والانقسام في إقليم كوردستان العراق: تقييم شامل لأثر الصراع على سيادة القانون، الهيئات المستقلة، المجتمع المدني، وحقوق النساء

تاريخ الإصدار

تشرين الثاني/نوفمبر 2026

إعداد التقرير

نيدار سعيد

ملخص تنفيذي

ملخص تنفيذي • أزمة الشرعية الدستورية والمؤسساتية

يشهد إقليم كوردستان العراق أخطر أزمة شرعية ومؤسساتية منذ توقيع اتفاقية توحيد الإدارتين عام 2006. أدى انعقاد الدورة السادسة لبرلمان الإقليم في أربيل بنصاب حرج بحضور **52 نائباً** (معتمداً على انشقاقات فردية من كتل المعارضة ومقاطعة القوى التقليدية في السليمانية) إلى تلويح قيادة الاتحاد الوطني الكوردستاني وحلفائه بتجميد المؤسسات، وكسر الشراكة، والرد بالمثل عبر إدارة موازية. يرصد هذا التقرير بدقة التفاصيل الإجرائية للجلسة، ويحلل تداعيات الصراع ومحاولات التجميد والانقسام على كافة الأصعدة والمؤسسات السيادية في الإقليم: من مفوضية حقوق الإنسان، واستقلال القضاء، وحرية المجتمع المدني، وصولاً إلى ملف حماية النساء والفئات الهشة.

1. تدقيق وقائع الجلسة البرلمانية (4 تشرين الثاني/نوفمبر 2026) وتفكيك النصاب

أظهرت وقائع الجلسة التي كسر بها الحزب الديمقراطي الكوردستاني حالة التعطيل الدستوري هندسة عددية بالغة الحرج والدقة:



صورة 1 — قاعة برلمان كوردستان في أربيل أثناء انعقاد الدورة السادسة، 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2026.

التوزيع الدقيق للحضور

52/100 مقعد

تحقق النصاب التشريعي والتصويتي بحضور **52 نائباً** (أغلبية الـ 50+1 من المقاعد المتاحة)، وجاءت التشكيلة التفصيلية للحاضرين على النحو الآتي:

- **كتلة الحزب الديمقراطي الكوردستاني** 39 نائباً
  الكتلة الصلبة الكاملة (39 نائباً).
- **كوتا المكونات** 3 نواب
  نائبان (2) عن المكون المسيحي (الكلداني السرياني الآشوري)، ونائب واحد (1) عن كوتا التركمان (كتلة الإصلاح التركماني).
- **الحزب الاشتراكي الديمقراطي الكوردستاني** 2 نائب
  (2 نواب).
- **المنشقون والمشاركون بصفة مستقلة من كتل المقاطعة** 7 نواب
  - **3 نواب من الاتحاد الوطني الكوردستاني (اليكتي):** كسروا التوجيه الحزبي الرسمي وقاطعوا قرار قيادة السليمانية وحضروا كمستقلين.
  - **نائبان (2) من حراك الجيل الجديد:** شاركا بصفة مستقلة رغم قرار الحراك بالمقاطعة وامتناع رئيس السن القانوني للبرلمان، النائب **محمد سليمان** (مواليد 1948 - الجيل الجديد)، عن إدارة الجلسة لإفشالها إجرائياً.
  - **نائبان (2) من تيار الموقف الوطني (هەڵوێست):** تمتلك القائمة 4 مقاعد في البرلمان، حيث انقسمت الكتلة بمشاركة نائبين (2) وحضور الجلسة، في حين تمسك النائبان الآخران بقرار المقاطعة ورفض الجلسة.

مخرجات التصويت لهيئة الرئاسة

- **د. فالا فريد** (الحزب الديمقراطي): رئيساً للبرلمان بحصولها على 52 صوتاً. 52 صوتاً
- **رامي نوري عوديش** (الكوتا المسيحية): نائباً لرئيس البرلمان.
- **منى نبي قهوجي** (الكوتا التركمانية): سكرتيراً للبرلمان بـ 52 صوتاً. 52 صوتاً

2. خطاب بافل طالباني (5 تشرين الثاني/نوفمبر 2026) ومسار التجميد

جاء رد قيادة الاتحاد الوطني عبر رئيس الحزب بافل طالباني ليعلن الانتقال من مرحلة التلويح إلى مأسسة الانقسام ومحاولات التجميد الشامل:

- **إعلان الانسحاب وعدم الاعتراف:** سحب التمثيل الوزاري للاتحاد الوطني من حكومة تصريف الأعمال، واعتبار برلمان أربيل وهيئته الرئاسية «فاقدة للشرعية القانونية والوطنية».
- **سياسة الرد بالمثل:** التحذير الصريح من تشكيل سلطة تنفيذية أمر واقع في السليمانية موازية لأربيل:

> «
> **أي خطوة ستقومون بها سنرد عليها؛ إذا عينتم رئيساً للإقليم سنعين رئيساً للإقليم نحن أيضاً، وإذا عينتم رئيساً للحكومة سنعين نحن أيضاً رئيساً للحكومة، وحتى إن عينتم أي وزير سنقوم بتعيين وزير في مناطقنا... ما تفعلونه هناك، سنفعله هنا.** »
>
> — بافل طالباني، رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني • 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2026

- **مسار التجميد المؤسسي:** تعطيل التنسيق الإداري، والامتناع عن تسليم الإيرادات المالية ونقل البيانات القضائية والإدارية بين السليمانية وأربيل، والتلويح برفع الغطاء الشرعي عن المؤسسات الاتحادية المشتركة.

3. تقييم أثر الانقسام والتجميد على كافة الملفات السيادية والحقوقية

لا يقتصر أثر التجميد السياسي وإعادة إحياء نموذج «الإدارتين» على النزاع بين قيادات الأحزاب، بل يمتد ليشكل خطراً تفكيكياً على المنظومة المؤسساتية والحقوقية في إقليم كوردستان برمتها:

أثر الانقسام والتجميد الإداري

أ	ب	ج	د
مفوضية حقوق الإنسان	**سيادة القانون واستقلال القضاء**	**المجتمع المدني والمنظمات**	**حقوق النساء والفئات الهشة**
شلل رقابي وتقسيم ميداني مع رفض الأجهزة الأمنية دخول فرق التفتيش التابعة لمنطقة النفوذ الأخرى.	تعطيل المحاكم ومذكرات القبض وانهيار التنسيق القضائي بين المنطقتين.	تضييق أمني وتخوين للناشطين وحصار للتمويل والترخيص.	غياب الحماية وفراغ تشريعي وإغلاق ممرات النجاة للمعنفات.

أ الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان والمؤسسات الرقابية

- **شلل الرقابة الميدانية:** تصبح الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان عاجزة عن أداء مهامها الرقابية والتفتيشية على السجون ومراكز الاحتجاز الرسمية والسرية، إذ ترفض الأجهزة الأمنية في أربيل أو السليمانية دخول فرق التفتيش التابعة لمنطقة النفوذ الأخرى.
- **الانقسام الوظيفي للتقارير:** يتم تسييس التقارير الحقوقية؛ حيث تُستغل انتهاكات الطرف الآخر كأداة تشهير ودعاية سياسية، بينما يُفرض تعتيم كامل على الانتهاكات، وحالات الاختفاء القسري، والتعذيب داخل منطقة السيطرة الحزبية لكل طرف.

ب سيادة القانون واستقلال المنظومة القضائية

- **سقوط التنسيق القضائي والتنفيذي:** توقف جهاز الشرطة والآسايش في إحدى المنطقتين عن تنفيذ مذكرات القبض والإحضار الصادرة عن محاكم المنطقة الأخرى، مما يحول السليمانية وأربيل إلى ملاذات آمنة للمطلوبين قضائياً بتهم جنائية، وفساد مالي، واغتيال سياسي.
- **انشطار مجلس القضاء ومحكمة التمييز:** يفقد مجلس قضاء إقليم كوردستان سلطته المركزية، وتصبح المحاكم في كل محافظة خاضعة للضغوط المباشرة للمكاتب الأمنية والعسكرية الحزبية، ما ينسف مبدأ الفصل بين السلطات وسيادة القانون.

ج المنظمات غير الحكومية وحرية العمل المدني

- **التضييق الأمني وتهم «التخابر والولاء»:** تُصنَّف المنظمات الحقوقية والمدنية وفق الجغرافيا السياسية؛ فالمنظمة التي تنشط في أربيل تصبح محل ريبة وشك وتهميش أمني في السليمانية، والعكس صحيح، مع تلفيق تهم «التخابر وزعزعة استقرار الأمن الداخلي» للناشطين المستقلين.
- **حصار التمويل والترخيص:** فرض عوائق مشددة على تجديد رخص المنظمات عبر دائرة المنظمات غير الحكومية، واعتراض حوالات التمويل الدولي، ومنع تنظيم الفعاليات وورش العمل المشتركة التي تجمع نشطاء من دهوك، وأربيل، والسليمانية، وحلبجة.

د قطاع الإعلام وحرية الرأي والتعبير

- **حظر التغطية الصحفية المتبادلة:** إغلاق مكاتب القنوات الإعلامية والصحف التابعة لقوى السليمانية في أربيل، ومنع وسائل إعلام أربيل من التغطية في مناطق السليمانية وكرميان، وتصاعد موجات الاعتقال العشوائي ضد الصحفيين المستقلين تحت ذرائع الأمن القومي.

4. رصد معمّق: أثر الانقسام والتجميد على واقع النساء والعدالة الجندرية

تُصنّف قضايا النساء والفئات الهشة كأكبر المتضررين الصامتين من تجميد المؤسسات وتفكك المنظومة الدستورية والقانونية:

جدول 1 — مصفوفة مقارنة: واقع النساء والعدالة الجندرية في ظل التجميد والانقسام

المحور الرقابي	الواقع الدستوري والإجرائي	التداعيات الكارثية للتجميد والانقسام
التشريعات وحماية الأسرة	تطبيق قانون مناهضة العنف الأسري رقم (8) لسنة 2011، مع وجود مطالبات تشريعية ملحة لتغليظ عقوبات القتل بدافع الشرف.	**فراغ تشريعي كامل:** الشلل البرلماني وتجميد القوانين يقطع الطريق أمام أي تعديلات لتشديد العقوبات على جرائم الشرف وتوسيع دائرة الحماية، مما يكرس فجوات الإفلات من العقاب العشائري.
ملاذات الحماية وتتبع المعنفات	كانت النساء المعرضات لخطر التصفية العشائرية في إحدى المحافظات يجدن ملاذاً في ملاجئ المحافظة الأخرى لقطع خطوط التهديد.	**إغلاق ممرات النجاة:** انقطاع التنسيق بين دور الإيواء التابعة لوزارة العمل وجهازي الشرطة في أربيل والسليمانية يحرم النساء من حق الحماية الجغرافية، ويعرضهن للقتل المباشر لعدم اعتراف أجهزة الأمن بمذكرات الحماية عبر الحدود الإدارية.
المساومة على قانون الأحوال الشخصية	يمتلك الإقليم قانوناً متقدماً يحظر تعدد الزوجات إلا بشروط قضائية صارمة ويحمي سن الحضانة للأمهات.	**خطر التراجع لمجاملة بغداد:** لجوء قوى الإقليم للتنسيق الانفردي مع بغداد للحصول على الرواتب والموازنة قد يدفعها للمساومة التشريعية والقبول بتعديلات قانون الأحوال الشخصية العراقي (المادة 57 وما يتصل بها) على حساب حقوق المرأة الكوردستانية.
المشاركة السياسية وصنع القرار	كوتا المرأة البرلمانية (30%) وصعود د. فالا فريد ومنى قهوجي لهيئة الرئاسة.	**تمثيل صوري وتكريس القيادات العسكرية:** استخدام الحضور النسوي كأداة لتأمين نصاب الـ 52 صوتاً فقط، بينما تنتقل صناعة القرار الفعلي وإدارة الأزمة في ظل الانقسام إلى الدوائر العسكرية والأمنية الذكورية المغلقة (البيشمركة والآسايش).

5. خلاصة الرصد واستشراف المسار

خلاصة الرصد • استشراف المسار

إن إصرار أربيل على تفعيل المسار التنفيذي من خلال نصاب الـ 52 نائباً وتسمية رئيس للإقليم ورئيس للحكومة، بموازاة تمسك السليمانية بتجميد الشراكة وفرض مبدأ «المعاملة بالمثل»، ينقل إقليم كوردستان من أزمة سياسية عابرة إلى حالة **تفكك مؤسساتي عميق**.

إن تداعيات هذا التجميد لن تتوقف عند الصراع على المناصب السيادية، بل ستؤدي إلى انهيار استقلال القضاء، وشلل الهيئات الحقوقية المستقلة، وعزل منظمات المجتمع المدني، ونسف شبكات الأمان الاجتماعي والقانوني الحامية للنساء، مما يضع المجتمع الكوردستاني أمام فراغ أمني وحقوقي يدفع تكلفته المواطنون والناشطون والمدافعون عن حقوق الإنسان.

ڕێکخراوی ئاشتی و ئازادی
منظمة السلام والحرية (PFO)

وثيقة رصد وإحاطة — Peace and Freedom Organization

ناونیشان / العنوان: عێراق - کوردستان - هەولێر

مۆبایل / الهاتف: 009647707600575

ئیمێڵ / البريد الإلكتروني: pfo@pfo-ku.org